الجزء الثاني

الاستعراض العالمي والاقليمي منظور طويل الأجل

الجزء الثاني

الاستعراض العالمي والإقليمي
منظور طويل الأجل[١]

لقد حققت الزراعة العالمية نجاحا ملحوظا خلال نصف القرن الماضي إلا أنها تواجه تحديات خطيرة في الوقت الحاضر وفي العقود القادمة. فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف منذ ١٩٦٩–١٩٧١، وهي أول فترة توافرت عنها تقديرات. ففي البلدان النامية، حيث يعيش معظم أولئك الذين يعانون نقص التغذية في العالم، مازال التقدم جاريا لخفض نسبتهم وإن كان عددهم المطلق مازال يتزايد.

فالنمو المطرد في الإنتاج الزراعي والاتجاه القائم منذ فترة طويلة في انخفاض الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية خير شاهد على ما حققه النظام الزراعي العالمي من نجاح في تلبية الزيادة في الطلب العالمي الفعال على الأغذية والمنتجات الأخرى. وكان الارتفاع الأخير في أسعار السلع نتيجة لنقص الإنتاج مرتبطا بالمناخ وغير ذلك من العوامل مثل ظهور الوقود الحيوي السائل بوصفه مصدرا كبيرا للطلب على السلع الزراعية. وما زال من غير الواضح ما إذا كان ذلك إشارة إلى ظهور نمط جديد للأسعار الزراعية، وإذا كان الأمر كذلك فماذا يعني بالنسبة للتنمية الزراعية والحد من الفقر والأمن الغذائي.

ويسهم النمو الزراعي إسهاما مباشرا في الأمن الغذائي إلا أنه يدعم أيضا عملية الحد من الفقر ويعمل كأداة للنمو الاقتصادي الشامل في جزء كبير من العالم النامي. ولم يكن نجاح قطاع الزراعة متساويا عبر الأقاليم والبلدان، ويبدو أنه قد أصيب بالوهن منذ أوائل تسعينات القرن الماضي. والتحدي الآن يتمثل في إنعاش هذا النمو وتوسيع نطاقه ليشمل تلك البلدان التي تخلفت عن الركب. وما زال الكثير من أقل البلدان نموا، ولا سيما تلك الواقعة في بيئات إنتاج هامشية، يتعرض لانخفاض أو ركود الإنتاجية الزراعية وزيادة العجز الغذائي وارتفاع مستويات الجوع والفقر.

(١) هذا التقرير يستند إلى Broca وPingali وWik، ٢٠٠٧ والعديد من تقارير منظمة الأغذية والزراعة السابق إصدارها والمذكورة داخل النص.

الإنتاج الزراعي

لقد زادت قيمة الإنتاج الزراعي (جميع السلع الغذائية والسلع المحصولية والحيوانية غير الزراعية) إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه بالأرقام الحقيقية منذ عام ١٩٦١ (الشكل ١٤) حيث تمثل متوسط زيادة قدره ٢,٣ في المائة سنويا أي بما يفوق النمو في عدد سكان العالم (١,٧ في المائة سنويا). وقد نشأ معظم هذا النمو في البلدان النامية إلا أنه يعكس أيضا ارتفاع نسبة السلع عالية القيمة مثل المنتجات الحيوانية والبستانية في القيمة الكلية للإنتاج (المنظمة، ٢٠٠٦ط).

الفروق في الأداء بين الأقاليم

زادت القيمة المضافة للفرد من الزراعة العالمية بمعدل متوسط يبلغ ٠,٤ في المائة سنويا بالأرقام الحقيقية منذ عام ١٩٦١ (البنك الدولي، ٢٠٠٦) إلا أن هذا الاتجاه لم يكن متساويا في جميع الأقاليم (الشكل ١٥). فقد كانت الزيادة صغيرة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا في حين حقق إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي أكثر من ضعف القيمة الزراعية المضافة للفرد خلال العقود الأربعة الأخيرة. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الإقليم الوحيد الذي لم يشهد فيه نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية زيادة مستمرة مع اتجاه تناقص عام وتباين كبير فيما يتعلق بالوقت وعبر البلدان (الشكل ١٦).

تغير تركيبة الإنتاج الزراعي

لقد شهدت تركيبة الإنتاج الزراعي تغيرا كبيرا خلال السنوات الأربعين الأخيرة. فقد زاد الإنتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكر والخضر والبيض واللحوم بأكثر من معدلات النمو السكاني في حين انخفض إنتاج البقول والجذور والدرنات بالمقارنة بمجموع النمو السكاني (الجدول ١٦).

ومنذ عام ١٩٩٠، تباطأ النمو في إنتاج الحبوب مقارنة بما حدث في العقود السابقة. ومن ناحية أخرى، تسارع إنتاج المحاصيل الزيتية نتيجة لنمو الطلب في البلدان النامية على استخدامات الأعلاف والأغذية من هذه المحاصيل (المنظمة، ٢٠٠٦ط).

وزاد إنتاج البيض واللحوم في البلدان النامية بوتيرة حتى أسرع من تلك الخاصة بالمحاصيل الزيتية. ونظرا لتنوع النظم الغذائية نتيجة لارتفاع الدخول والتوسع العمراني، سوف تستمر هذه الزيادة على الأرجح بمعدل أسرع مما سيكون عليه معدل

الشكل ١٤
مجموع الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد منه

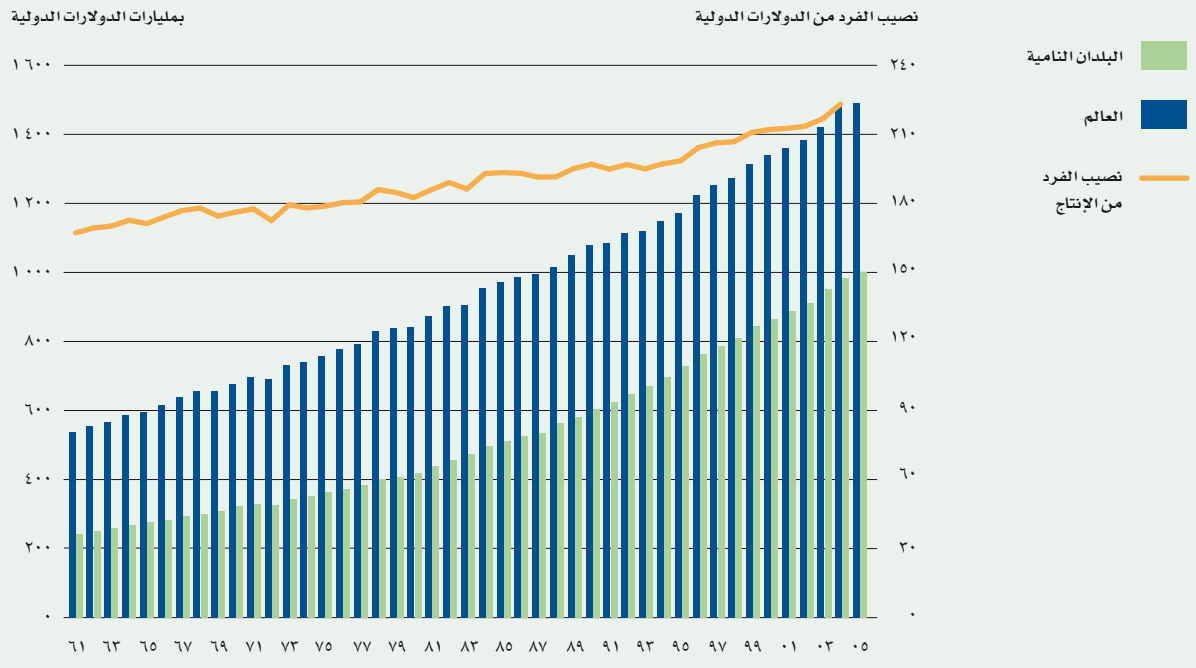

ملاحظة: الدولارات الدولية هي وحدة أسعار السلع الدولية، متوسط ١٩٩٩-٢٠٠١. ولمزيد من المعلومات عن الدولارات الدولية انظر http://faostat.fao.org.

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الشكل ١٥
معدل النمو في نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية، بحسب الإقليم

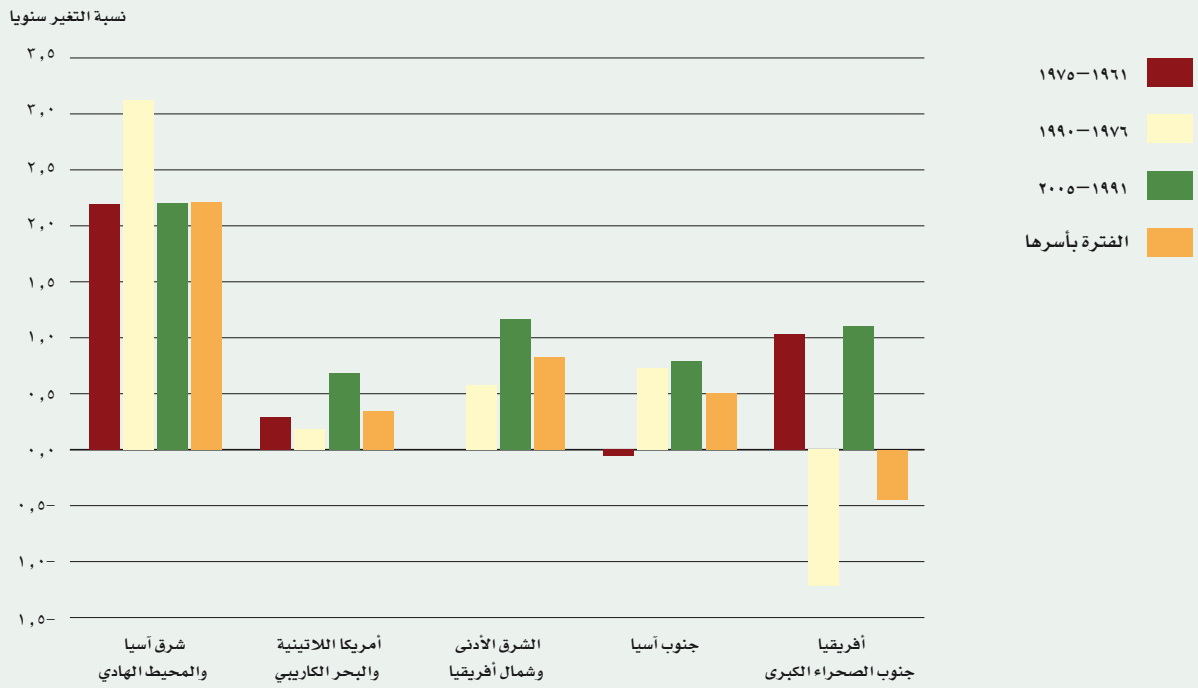

ملاحظة: تتضمن القيمة المضافة الزراعية المنتجات السمكية والحرجية. ولا تتوافر بيانات عن الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حتى عام ١٩٧٤. وتتوافر البيانات الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اعتبارا من عام ١٩٦٧، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي اعتبارا من عام ١٩٦٥.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٦.

الجدول ١٦
معدلات النمو العالمية في الإنتاج من مختلف السلع الزراعية

		٧٦-١٩٦١	٩١-١٩٧٧	٢٠٠٥-١٩٩٢	٢٠٠٥-١٩٦١
		النسبة المئوية السنوية			
الحبوب	العالم	٢,٥	١,٨	١,٣	٢,٢
	البلدان النامية	٢,٩	٢,٨	١,٥	٢,٨
المحاصيل الزيتية	العالم	٢,٩	٤,٨	٤,٢	٤,٠
	البلدان النامية	٣,١	٥,٠	٤,٩	٤,٤
السكر	العالم	٣,٤	٢,٣	٠,٨	٢,٢
	البلدان النامية	٣,١	٣,٥	١,٢	٢,٦
البقول	العالم	٠,٨	١,٥	٠,٩	١,١
	البلدان النامية	٠,٥	١,٠	١,٤	١,٠
الجذور والدرنات	العالم	١,٣	٠,٥	١,٥	١,١
	البلدان النامية	٣,٠	١,٦	٢,٢	٢,٣
الخضر	العالم	١,٨	٣,٢	٤,٧	٣,٢
	البلدان النامية	١,٩	٤,٤	٦,١	٤,١
البيض	العالم	٣,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٤
	البلدان النامية	٤,٦	٧,٠	٦,٠	٥,٩
اللحوم	العالم	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٣,٠
	البلدان النامية	٤,٣	٥,٣	٤,٨	٤,٨
الألبان	العالم	١,٦	١,٤	١,٢	١,٤
	البلدان النامية	٢,٧	٣,٣	٣,٨	٣,٢

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الشكل ١٦
معدل النمو في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ١٩٩٠-٢٠٠٤

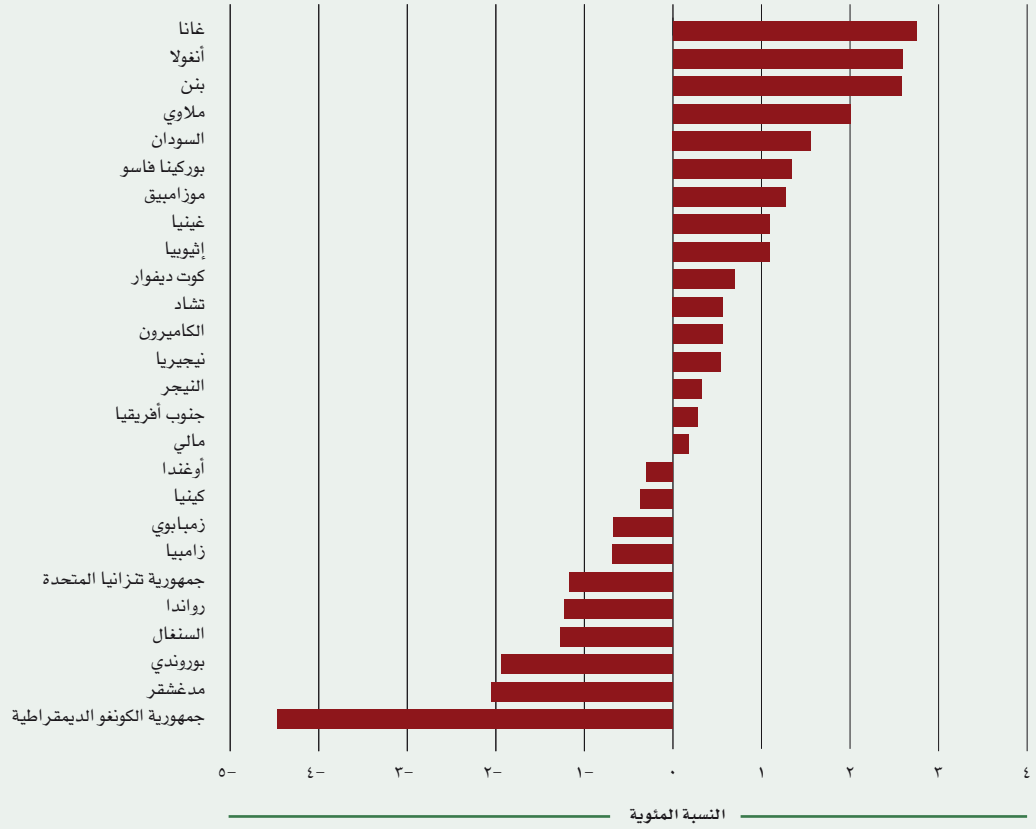

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الشكل ١٧
إنتاج اللحوم في البلدان النامية

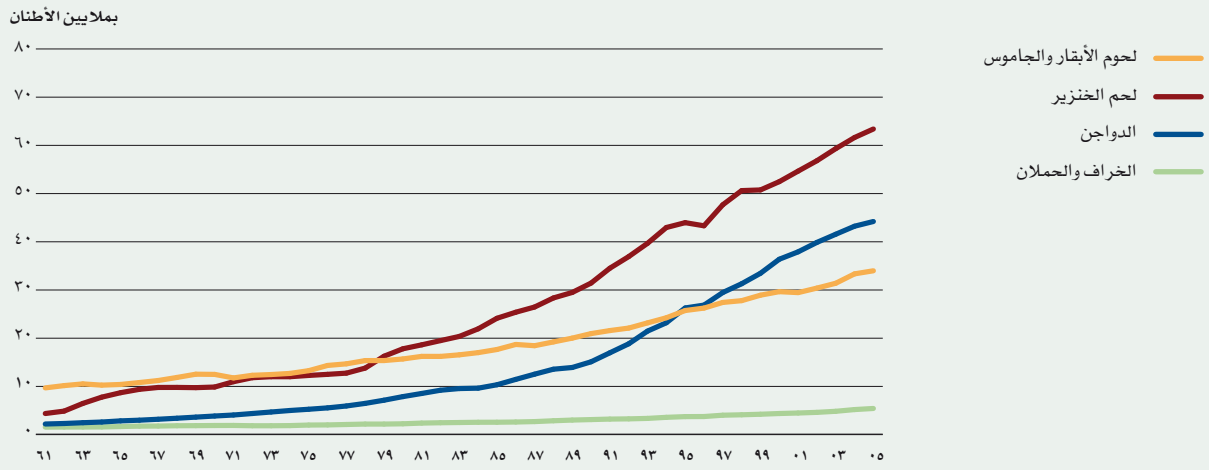

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الزيادة السكانية. ويتوقع أن يتسارع النمو في قطاع الألبان وذلك أساسا نتيجة لزيادة الطلب في البلدان النامية.

وقد تسارع مؤخرا النمو في إنتاج السكر ويتوقع أن يشهد هذا القطاع نموا متواصلا في المستقبل نتيجة لكل من زيادة الطلب من البلدان النامية (بما في ذلك الصين التي كان استهلاك الفرد فيها شديد الانخفاض) وإمكانية استخدام قصب السكر في إنتاج الوقود الحيوي (المنظمة، ٢٠٠٦ط).

أضواء على الإنتاج الحيواني

زاد مجموع إنتاج اللحوم في البلدان النامية بأكثر من أربع أضعاف ما كان عليه، حيث زاد من ٢٧ مليون طن إلى ١٤٧ مليون طن في ما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٥ (الشكل ١٧)، وعلى الرغم من أن وتيرة النمو آخذة في التباطؤ، فإن من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على اللحوم بأكثر من ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (المنظمة، ٢٠٠٦ط). وعلى ذلك، فإن تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية الحيوانية والمحافظة في نفس الوقت على قاعدة الموارد الطبيعية والتعامل مع تغير المناخ وجوانب الضعف تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الزراعة العالمية في الوقت الحاضر.

فالإنتاج الحيواني يشكل، على الصعيد العالمي، أكبر مستخدم للأراضي الزراعية ويشكل ما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع قيمة الإنتاج الزراعي. وفي البلدان المتقدمة، تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٥٠ في المائة. وفي البلدان النامية، حيث يشكل الإنتاج الحيواني ثلث قيمة الإنتاج الزراعي، تتزايد حصته بسرعة نتيجة لنمو الدخل والتغييرات في نمط الحياة والعادات الغذائية.

وحتى وقت قصير مضى، كانت تربية نسبة كبيرة من الحيوانات في البلدان النامية لا تتعلق بالأغذية، بل لتوفير طاقة الجر والسماد العضوي، وكأصول رأسمالية لا يتم التخلص منها إلا في أوقات الشدة. وكانت الثروة الحيوانية تشكل جزءا من نظم الزراعة، وتتوزع بين عدة مالكين وتربى بالقرب من إمداداتهم من الأعلاف. غير أن هذا النمط آخذ في التغير بسرعة. فكل النمو تقريبا في الإنتاج الحيواني يحدث الآن في النظم الصناعية حيث لم يعد إنتاج اللحوم يرتبط بقاعدة الأراضي المحلية لمستلزمات الأعلاف أو لتوفير الطاقة الحيوانية أو السماد العضوي لإنتاج المحاصيل (Naylor وآخرون، ٢٠٠٥).

وقد أصبح العالم يحصل على قدر أكبر من اللحوم والألبان والبيض مقابل كل كيلوغرام من الأعلاف. ويسهم تزايد نسبة إنتاج الدواجن في مجموع إنتاج اللحوم في هذه الزيادة (تتطلب الدواجن كميات من الأعلاف من الحبوب أقل بكثير مما تحتاج إليها الأبقار بالكيلوغرام من اللحوم)، إلا أن تزايد استخدام الكسب عالي البروتين في التغذية الحيوانية يمثل عاملا مهما آخر. فالإنتاج العالمي من فول الصويا الذي يصنع أساسا للحصول على الزيت للاستهلاك البشري والكسب لعلف الحيوان زاد بنسبة ٥ في المائة سنويا خلال العقد الماضي.

استهلاك الأغذية

حقق العالم تقدما كبيرا في زيادة نصيب الفرد من استهلاك الأغذية حيث زاد هذا النصيب من متوسط قدره ٢٨٠ ٢ سعرا حراريا للفرد يوميا في أوائل ستينات القرن الماضي إلى ٨٠٠ ٢ سعر حراري للفرد يوميا (الشكل ١٨). وترجع الزيادة في المتوسط العالمي، بدرجة كبيرة، إلى تلك الزيادة التي حدثت في البلدان النامية بالنظر إلى أن البلدان المتقدمة كانت قد حققت بالفعل مستويات مرتفعة من نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في منتصف ستينات القرن الماضي. وقد تأثر التقدم الشامل الذي أحرزته البلدان النامية بدرجة أساسية بالزيادات الكبيرة التي حدثت في شرق آسيا.

تنويع استهلاك الأغذية

لقد تغيرت أنماط النظم الغذائية في العالم بشكل كبير خلال العقود الأربعة الماضية نتيجة للتغييرات التي حدثت في الإنتاج الزراعي المشار إليها سابقا وبدافع منها (الشكل ١٩). فقد تحولت النظم الغذائية بعيدا عن إنتاج الأغذية الأساسية مثل الحبوب والجذور والدرنات والبقول إلى زيادة المنتجات الحيوانية (اللحوم والألبان) والزيوت النباتية والفاكهة والخضر.

فقد غير النمو في الدخل والتغيرات في الأسعار النسبية والتوسع العمراني أنماط النظم الغذائية في كل من البلدان المتقدمة والنامية. فعندما يتوافر للناس المزيد من المال للإنفاق، فإنهم يتوسعون عادة في تنويع وزيادة الكميات من تلك الأغذية باهظة التكلفة وعالية القيمة في نظمهم الغذائية وإن كانت الاستجابة لذلك تختلف بين البلدان النامية وتلك المتقدمة. ففي هذه الأخيرة، تكون التغييرات في نظمها ومشترياتها الغذائية صغيرة نسبيا عندما يزداد دخلها.

أما في البلدان النامية، من ناحية أخرى، فإن زيادة الدخل لها تأثيرات فورية وواضحة على النظم الغذائية حيث يعدل الناس من ميزانياتهم لإدراج السلع الغذائية الأعلى قيمة (الشكل ٢٠). فمع زيادة الأجور، يكون الناس مستعدين أيضا لتقديم المدفوعات مقابل الأغذية سهلة الاستعمال، لتوفير الوقت اللازم لأنشطة إدرار الدخل أو قضاء وقت الفراغ، ويطلبون المزيد من الأغذية المصنعة التي لا يحتاج إعدادها إلا لوقت قليل. وهذا هو الحال عادة عندما يشارك المزيد من النساء في سوق العمل (Pingali، ٢٠٠٧). كذلك فإن تقلص الأسعار الحقيقية للأغذية أتاح للمستهلكين الفقراء الحصول على الأغذية المحسنة بمستويات الدخل السائدة.

والتوسع العمراني عامل مهم آخر يؤثر في أفضليات المستهلكين. ويجري التوسع العمراني بوتيرة عالية، ونحو عام ٢٠٠٧ يتوقع أن يفوق عدد المقيمين في المدن أعداد سكان الريف (تقييم النظم الايكولوجية للألفية، ٢٠٠٥ب). وتخلق الأسواق الحضرية الكبرى

الشكل ١٨
نصيب الفرد من استهلاك الأغذية

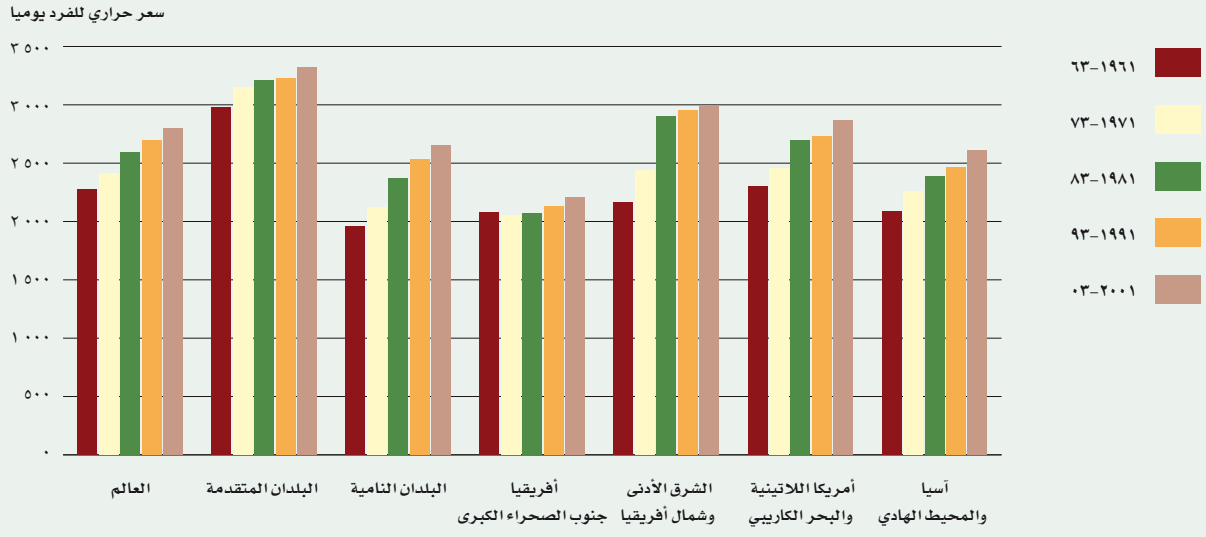

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

فرصا لإقامة سلاسل السوبر ماركت الكبرى وتجتذب الاستثمارات الأجنبية والإعلانات من المؤسسات العالمية. كذلك أصبحت الأغذية غير التقليدية متيسرة بدرجة أكبر لسكان الحضر نتيجة لتحرير التجارة وانخفاض تكاليف النقل (Pingali، ٢٠٠٧).

ظهور شواغل السمنة في البلدان النامية

لقد كان للتقدم المحرز في زيادة وتنويع الاستهلاك الفردي من الأغذية تأثيرات إيجابية وسلبية في العديد من البلدان النامية. وكانت عملية التحول في النظم الغذائية، أثناء زيادة إمدادات الطاقة الغذائية إلى ٣٠٠٠ سعر حراري للفرد يوميا، تتضمن في كثير من الأحيان زيادة كبيرة في استهلاك الكربوهيدرات المحسنة والدهون والزيوت المعالجة. وقد أسفر هذا التحول في النظم الغذائية في البلدان النامية، عموما، واقترانه بنمط الحياة الخالي من الحركة عن زيادة سريعة في معدلات زيادة الوزن والسمنة وعدد من الأمراض غير السارية المرتبطة

الشكل ١٩
تركيبة استهلاك الأغذية في البلدان النامية (النسبة المئوية)

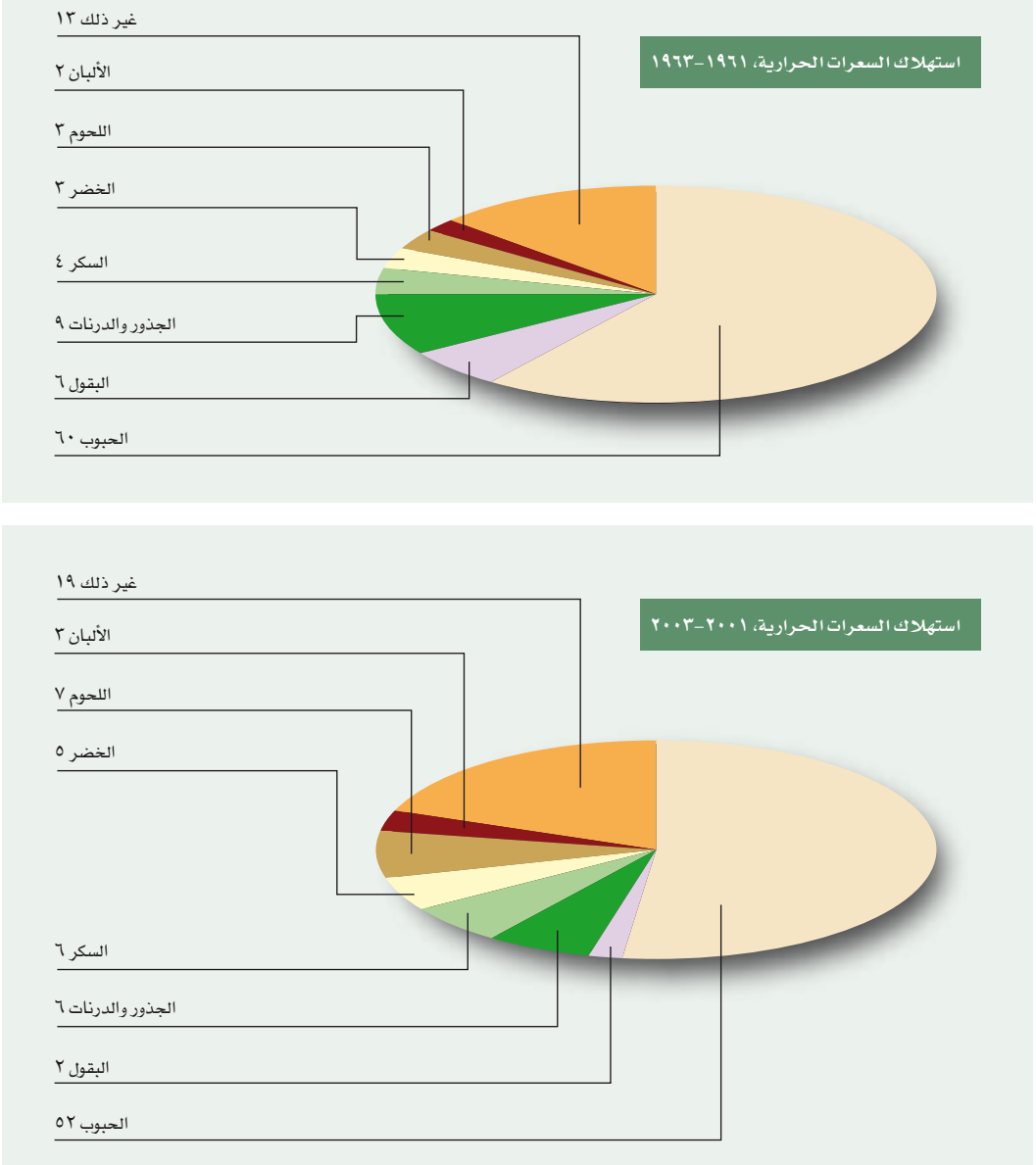

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الشكل ٢٠
استهلاك السلع الغذائية في البلدان النامية

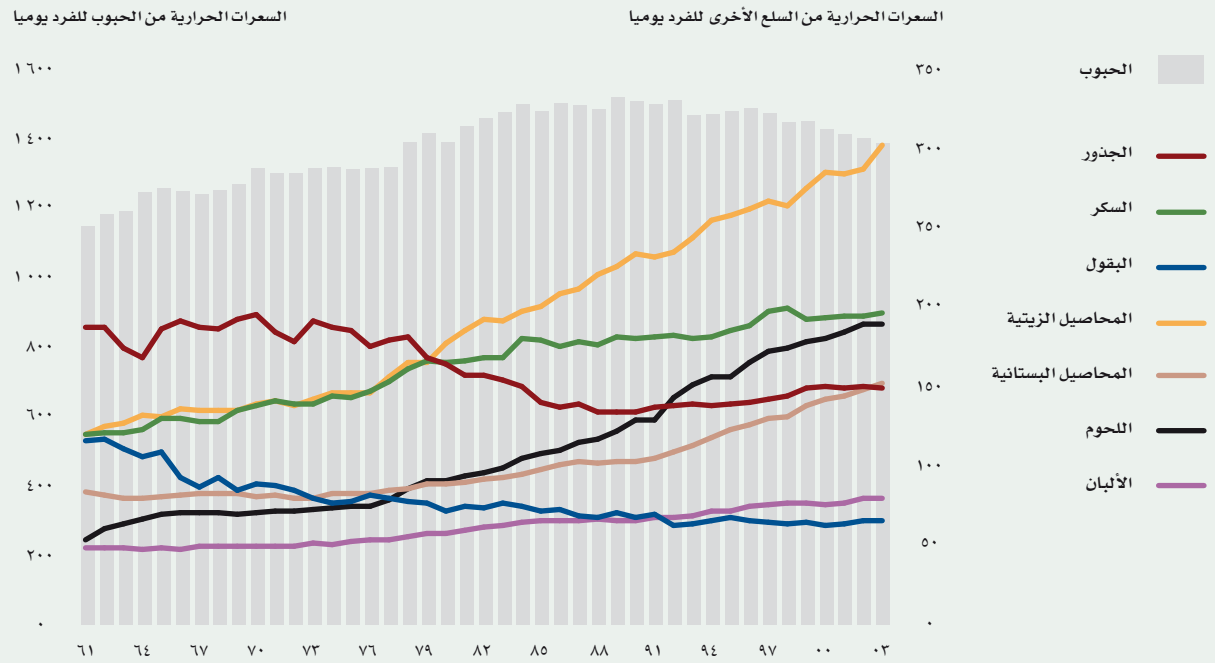

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

بالنظم الغذائية مثل النوع الثاني من مرض السكري وأمراض القلب (Boutayeb وBoutayeb، ٢٠٠٥ وPopkin، ٢٠٠٤). وقد أصبح من الشائع الآن العثور على زيادة الوزن/السمنة جنبا إلى جنب مع سوء التغذية في البلدان النامية، حتى داخل الأسرة الواحدة حيث يعيش الآباء الذين يعانون السمنة والأبناء الذين يعانون نقص التغذية تحت سقف واحد (Doak وآخرون، ٢٠٠٠).

وعلى الصعيد العالمي، هناك ١,٦ مليار نسمة من البالغين يعانون زيادة الوزن وما لا يقل عن ٤٠٠ مليون نسمة يعانون السمنة. ويعيش الآن شخصان من بين كل ثلاثة أشخاص يعانون زيادة الوزن أو السمنة في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط مع وجود الأغلبية الساحقة منهم في الأسواق الصاعدة والاقتصاديات الانتقالية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦). وتميل المشاكل الصحية الناشئة عن الأمراض غير السارية ذات الصلة بالسمنة إلى الظهور جنبا إلى جنب مع تلك الناجمة عن نقص التغذية، مما يجعل هذه البلدان تواجه "أعباء مزدوجة لسوء التغذية" الأمر الذي يتسبب في ظهور تحديات وإجهادات جديدة في نظمها الصحية.

التجارة الزراعية[٢]

التجارة

زادت القيمة الإسمية للصادرات الزراعية منذ أوائل ستينات القرن الماضي إلى عشرة أمثال ما كانت عليه، في حين واصل نصيب التجارة الزراعية من مجموع تجارة البضائع اتجاهه الهبوطي السائد منذ فترة طويلة حيث انخفض مما يقرب من ٢٥ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة في السنوات الأخيرة (الشكل ٢١).

وخلال هذه الفترة، انعكس اتجاه التدفقات الصافية للسلع الزراعية بين البلدان المتقدمة والنامية (الشكل ٢٢). ففي أوائل ستينات القرن الماضي، كانت البلدان النامية تتمتع بفائض في التجارة الزراعية الشاملة يبلغ ٧ مليارات دولار سنويا. غير أن هذا الفائض اختفى في نهاية ثمانينات القرن الماضي. وأصبحت البلدان النامية في معظم سنوات التسعينات وأوائل الألفية مستوردة صافية للمنتجات الزراعية. وقد يكون العجز في بقية العالم النامي، بدون البرازيل، أكبر بكثير، كان

(٢) يستند هذا القسم إلى المنظمة، ٢٠٠٤د والمنظمة، ٢٠٠٦ي.

الشكل ٢١
الصادرات الزراعية العالمية

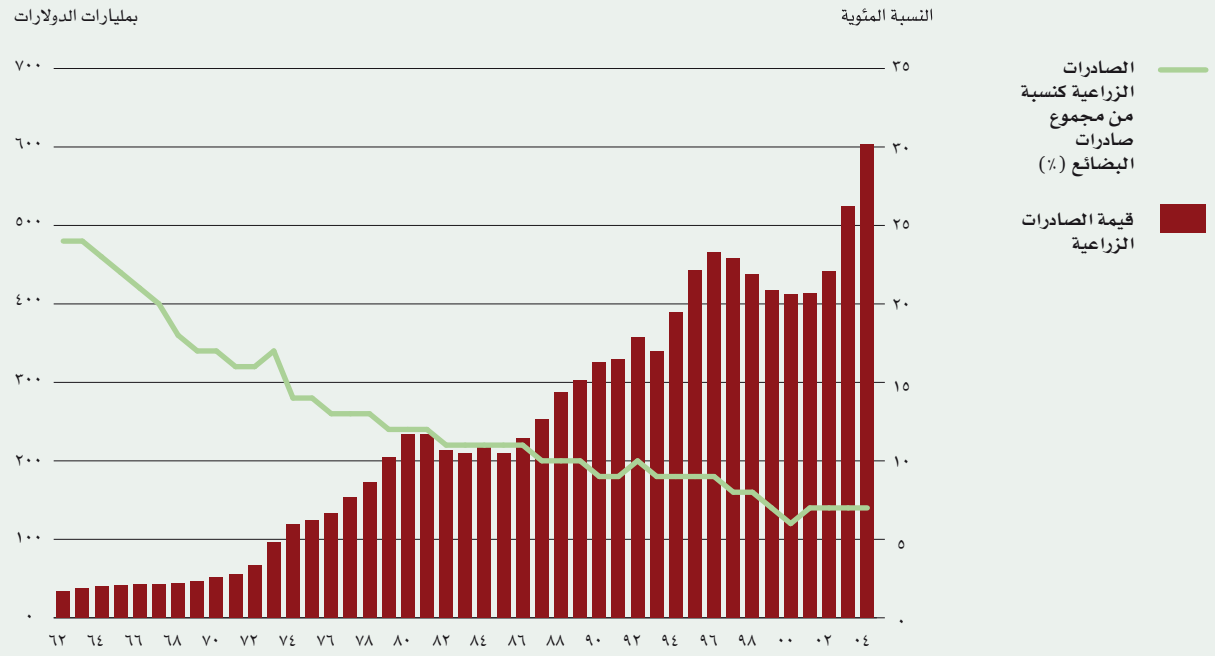

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الشكل ٢٢
الواردات والصادرات الزراعية في البلدان النامية

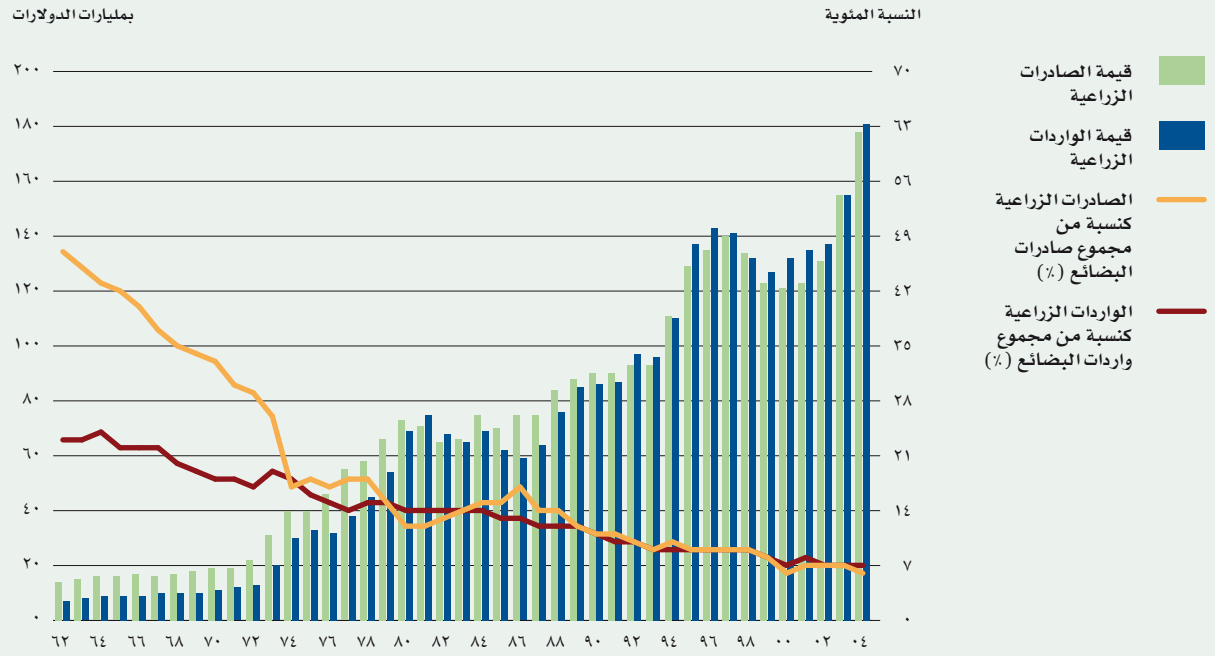

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

سيزداد من ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ (المنظمة، ٢٠٠٦ط).

وكان التغير أكثر وضوحا في أقل البلدان نموا التي تحولت، خلال نفس الفترة، من مصدرة صافية إلى مستوردة صافية كبيرة للسلع الزراعية (الشكل ٢٣). وكانت واردات هذه البلدان في نهاية تسعينات القرن الماضي، أكثر من ضعف صادراتها.

وقد كانت المواد الغذائية من الحبوب تهيمن في وقت ما على التجارة الزراعية الدولية، أما الآن، فقد انخفضت نسبة الحبوب في مجموع الواردات الزراعية إلى أقل من ٥٠ في المائة في البلدان النامية، وأقل من الثلث في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الواردات من الحبوب، فإن كلا من البلدان المتقدمة والنامية تستورد كميات أكبر من الأغذية عالية القيمة المصنعة وخاصة زيوت الطعام والمنتجات الحيوانية والفاكهة والخضر.

الأسعار

يكشف تحليل أسعار السلع الزراعية خلال الأربعين عاما الماضية عن بعض الجوانب المثيرة للدهشة (الشكل ٢٤):

- الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية، أي أسعار بالمقارنة بجميع السلع المصنعة، انخفضت انخفاضا شديدا – ما يقرب من ٢ في المائة سنويا.
- شهدت الأسعار الحقيقية تقلبات كبيرة حول الاتجاه الهبوطي القائم منذ فترة طويلة.
- أصبحت التقلبات والانخفاض السائد منذ فترة طويلة أقل وضوحا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي.
- زادت أسعار الحبوب والبذور الزيتية مؤخرا كنتيجة جزئية لزيادة الطلب على الوقود الحيوي والعجز في الإنتاج المرتبط بأحوال المناخ.

وقد أسهم عدد من العوامل في هذه الاتجاهات. فقد ساعدت إصلاحات السياسات التجارية والتحسينات في النقل واللوجستيات في خفض أسعار السلع المتداولة في التجارة بما في ذلك المنتجات الزراعية. وأدت المستحدثات التكنولوجية إلى خفض التكاليف وأتاحت التوسع في الإنتاج، عند مستوى أسعار معيّن، بمعدل فاق النمو في الطلب على الرغم من الزيادة في أعداد السكان والدخل. وقد أتاح تحرير التجارة الفرصة لطائفة أوسع من البلدان النامية للمشاركة في أسواق السلع العالمية مما قلل من أهمية أوضاع العرض في أي بلد واحد بعينه. وقد أدت المستحدثات التكنولوجية إلى الحد من تعرض بعض المحاصيل للتأثيرات المناخية.

وقد أسهمت إعانات الإنتاج والتصدير في بعض البلدان المتقدمة أيضا في الاتجاه الهبوطي للأسعار العالمية لكثير من المنتجات الزراعية في المناطق المعتدلة، مما قلل من عائدات التصدير في البلدان النامية التي تصدر بعض السلع مثل القطن والسكر والأرز.

وعلى الرغم من الهبوط الذي شهدته الأسعار الحقيقية لجميع السلع الزراعية خلال الأربعين عاما الماضية، تباين معدل الانخفاض من سلعة لأخرى.

الشكل ٢٣
الميزان التجاري للسلع الزراعية في أقل البلدان نموا

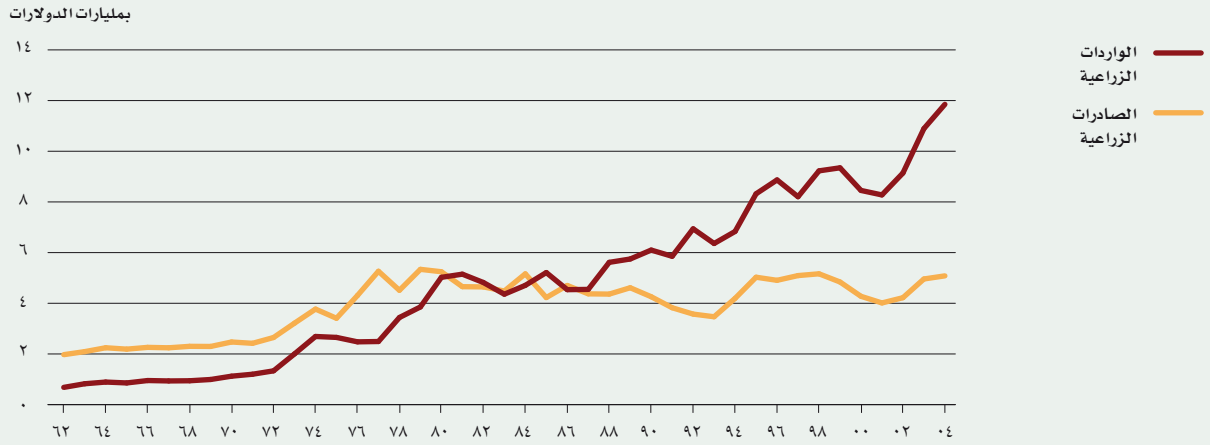

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الشكل ٢٤
أسعار السلع الزراعية

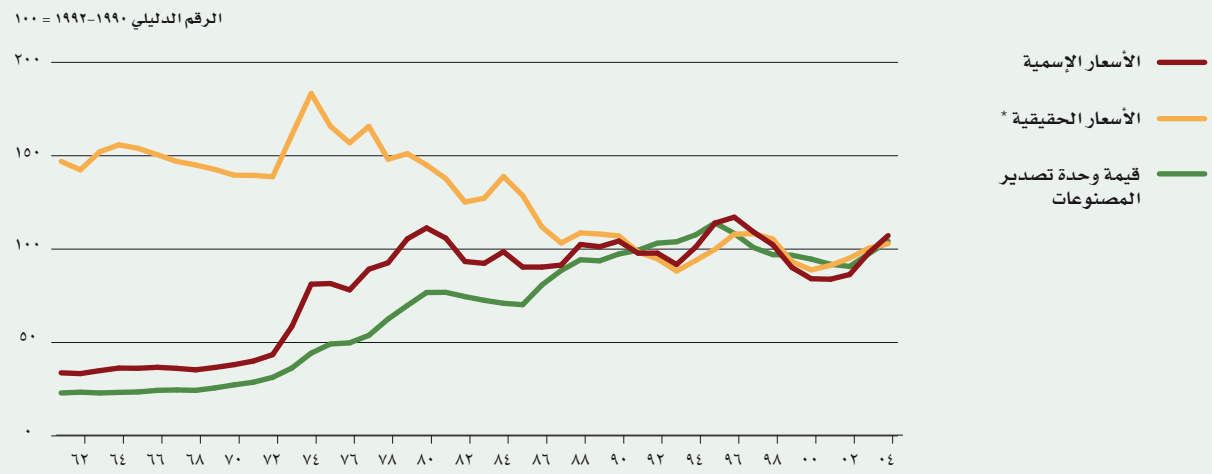

* الأسعار الحقيقية مخفضة بحسب قيم وحدة التصدير لجميع صادرات البضائع.

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٤د.

وقد شهدت أسعار السلع التقليدية مثل المواد الخام والمشروبات الخفيفة الاستوائية والمحاصيل الزيتية والحبوب أكبر التقلبات وأشد الانخفاضات.

تنويع التجارة

تمكّنت بعض البلدان النامية من الاستفادة من الاتجاهات المتغيرة في الأسعار والطلب من خلال تحويل الإنتاج والتجارة إلى القطاعات عالية القيمة غير التقليدية. وقد كانت البلدان التي نجحت في ذلك هي البلدان النامية الأكثر تقدما ورخاءا. وقد زادت البلدان النامية، غير البلدان الأقل نموا، نسبة المنتجات البستانية واللحوم ومنتجات الألبان إلى أكثر من الضعف في صادراتها الزراعية، في حين خفضت من نسبة المشروبات الخفيفة الاستوائية والمواد الخام في صادراتها الزراعية من ٥٥ في المائة في ستينات القرن الماضي إلى نحو ٣٠ في المائة في ١٩٩٩-٢٠٠١.

وقد وجد تحليل لبيانات قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة (المنظمة، ٢٠٠٤هـ) أن قيمة بعض الصادرات الزراعية غير التقليدية بما في ذلك الفاكهة والخضر وبعض المنتجات الكمالية والمصنعة (باستثناء الموز والحمضيات) تزيد عن ٣٠ مليار دولار سنويا. وكانت البلدان النامية تحتفظ بنسبة ٥٦ في المائة من التجارة العالمية بالفاكهة والخضر غير التقليدية في ٢٠٠١ وتستحوذ على ثلثي التجارة في المنتجات الكمالية المنتقاة مثل التوابل الحارة والزنجبيل والثوم.

وقد حصلت البلدان النامية، من خلال طائفة واسعة من هذه المنتجات على نصيب في السوق على حساب البلدان المتقدمة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على التجارة في الخضر والمنتجات الكمالية التي حصلت البلدان النامية، عن طريقها، على نصيب الأسد في النمو الكبير في التجارة العالمية خلال العقد الماضي.

غير أن حفنة صغيرة من البلدان هي التي تهيمن على سوق الصادرات الزراعية غير التقليدية. وبعض هذه البلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوستاريكا والمكسيك من البلدان المصدرة الرئيسية لأكثر من منتج من هذه المنتجات. في حين تسيطر بلدان أخرى على منتج واحد من هذه المنتجات مثل كينيا للفاصوليا الخضراء، وماليزيا للفاكهة الاستوائية الثانوية، وتايلند للفاكهة الطازجة الثانوية، وزمبابوي للبسلة الخضراء.

وهناك عدد كبير من البلدان لا يشترك إلا بصورة محدودة للغاية في سوق المنتجات غير التقليدية. فالبلدان الأقل نموا لا تشكل سوى ٠,٥ في المائة من التجارة العالمية بالفاكهة و٠,٨ في المائة من التجارة العالمية بالخضر. ومن ناحية أخرى، زادت هذه البلدان من اعتمادها على منتجات التصدير التقليدية مثل المواد الخام والمشروبات الخفيفة الاستوائية في الحصول على عائدات الصادرات الزراعية، حيث زاد هذا الاعتماد من ٥٩ في المائة إلى ٧٢ في المائة خلال الأربعين عاما الماضية.

الشكل ٢٥
شروط تبادل الدخل التجاري للزراعة

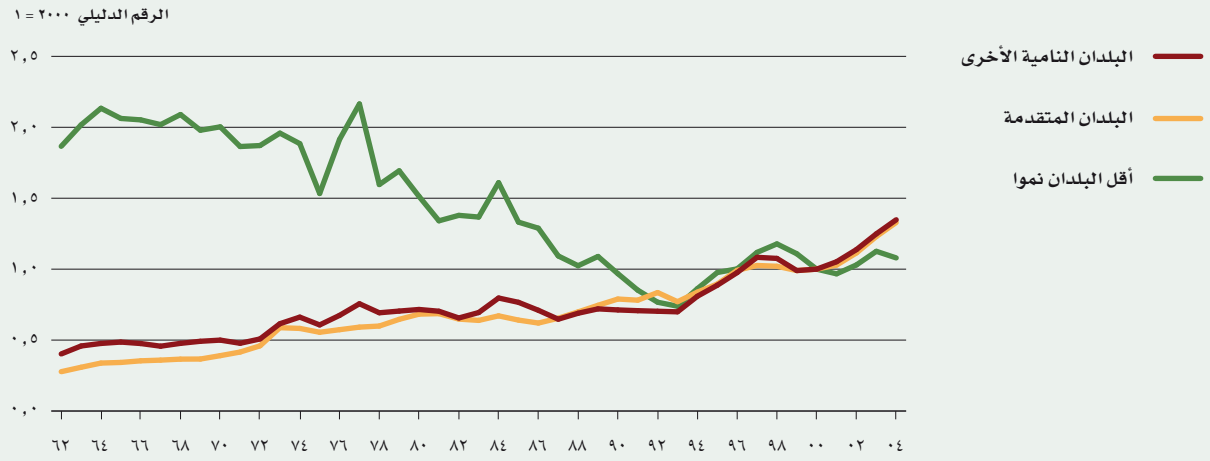

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وبالنسبة لهذه البلدان، لم تحقق عائدات التصدير أي زيادة، كما أن ارتفاع أسعار الواردات زاد من تآكل قدرتها الشرائية. فقد انخفضت العائدات الحقيقية للصادرات الزراعية في البلدان الأقل نموا بأكثر من ٣٠ في المائة خلال العقدين الماضيين وبمقدار النصف خلال الأربعين عاما الماضية (الشكل ٢٥).

انعدام الأمن الغذائي

حدد مؤتمر القمة العالمي للأغذية هدف خفض أعداد ناقصي التغذية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ عن فترة الأساس ١٩٩٠–١٩٩٢. ويتمثل الهدف، المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية، في خفض نسبة السكان الذين يعانون الجوع بمقدار النصف خلال نفس الفترة الزمنية (١٩٩٠–٢٠١٥).

وقد أسفر الاتجاه التاريخي لزيادة نصيب الفرد من إنتاج الأغذية واستهلاكها على المستوى العالمي عن خفض نسبة من يعانون نقص التغذية في البلدان النامية من ٣٧ في المائة في ١٩٦٩–١٩٧١ إلى ١٧ في المائة في ٢٠٠٢–٢٠٠٤ (الشكل ٢٦) (المنظمة، ٢٠٠٦ك). وقد حدث معظم الانخفاض خلال العقدين الأولين من هذه الفترة، إلا أن الواقع هو أن الانخفاض في نسبة ناقصي التغذية ابتداء من فترة الأساس ١٩٩٠–١٩٩٢ لم يتجاوز ٣ في المائة. وانخفضت أعداد ناقصي التغذية في العالم النامي من ٩٦٠ مليون نسمة في ١٩٦٩–١٩٧١ إلى ٨٣٠ مليون نسمة في ٢٠٠٢–٢٠٠٤، إلا أن كل الانخفاض تقريبا حدث قبل ١٩٩٠–١٩٩٢، والواقع أن العدد قد ارتفع في الفترة من ١٩٩٥–١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢–٢٠٠٤ (المنظمة، ٢٠٠٦ ك).

وخلال الفترة من ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٠٠١–٢٠٠٣، تركز التقدم الوحيد الذي حدث في اتجاه خفض أعداد ناقصي التغذية في عدد قليل للغاية من البلدان والأقاليم الفرعية وإن كانت مكتظة بالسكان:

الشكل ٢٦
نقص التغذية في البلدان النامية

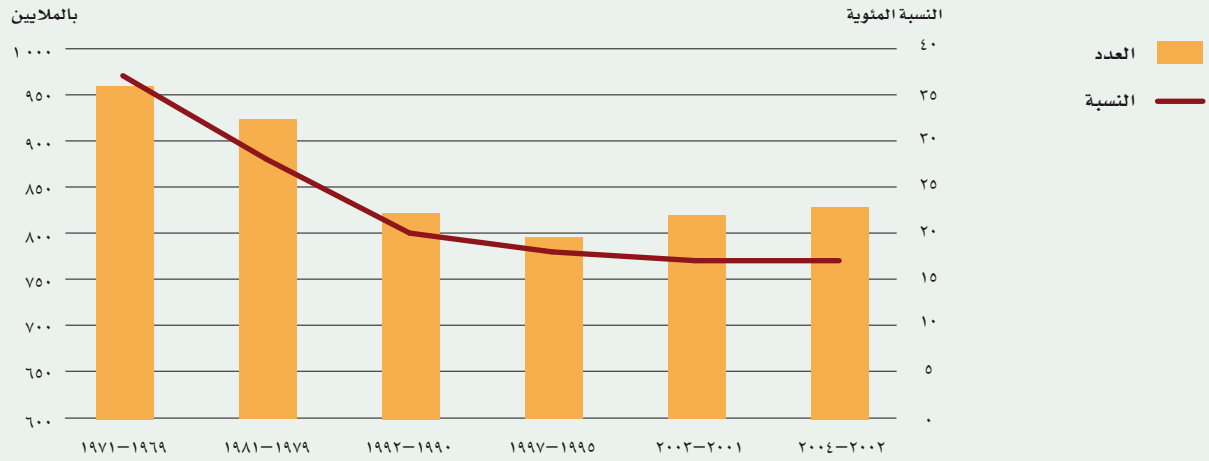

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ح.

الصين وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية (الشكل ٢٧). ففي الهند، انخفض انتشار الجوع بنسبة ٥ في المائة ولكن التقدم من حيث خفض أعداد ناقصي التغذية كان ضئيلا نتيجة للنمو السكاني. وفي نفس الوقت، زاد عدد ناقصي التغذية في بقية شرق آسيا (باستثناء الصين) وبدرجة أكبر في بقية جنوب آسيا (باستثناء الهند) (المنظمة، ٢٠٠٦ل).

وتعرضت الأقاليم الفرعية في الشرق الأدنى وأمريكا الوسطى وشرق آسيا (باستثناء الصين) وأفريقيا الوسطى لزيادة في كل من أعداد ونسبة الذين يعانون نقص التغذية في ما بين ١٩٩٠–١٩٩٢ و٢٠٠١–٢٠٠٣ (المنظمة، ٢٠٠٦ل).

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان التقدم الأخير في خفض الإصابة بنقص التغذية جدير بالملاحظة. فلأول مرة منذ عدة عقود، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية في الإقليم انخفاضا ملموسا من ٣٥ في المائة في ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٣٢ في المائة في ٢٠٠١–٢٠٠٣ بعد أن كانت قد بلغت ٣٦ في المائة في ١٩٩٥–١٩٩٧. وفي حين تعرضت أفريقيا الوسطى لزيادة دينامية في كل من أعداد من يعانون نقص التغذية ونسبة الإصابة بنقص التغذية، شهد الجنوب الإفريقي وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا ونيجيريا انخفاضا في الإصابة بنقص التغذية (المنظمة، ٢٠٠٦ل).

وعلاوة على غانا التي بلغت بالفعل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بخفض عدد ناقصي التغذية بمقدار النصف، حققت أيضا أنغولا وبنن وتشاد والكونغو وإثيوبيا وغينيا وليسوتو وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا انخفاضا في أعداد ناقصي التغذية. وفي حين تتباين تفسيرات النجاح في ما بين البلدان، يبدو أن معظم هذه البلدان قد جمع بين الأداء الجيد للنمو الاقتصادي والتوسع الكبير في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والغذائي (المنظمة، ٢٠٠٦ل).

ويعتبر انخفاض انتشار نقص التغذية في الإقليم تطورا مشجعا. ومع ذلك، فإن المهمة التي تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مازالت ضخمة. فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم ٢٥ في المائة من أعداد ناقصي التغذية في البلدان النامية كما أنها تمثل أعلى نسبة (الثلث) للسكان الذين يعانون الجوع المزمن. ففي ١٤ بلدا في الإقليم، كان ٣٥ في المائة من السكان يعانون نقصا مزمنا في التغذية في ٢٠٠١–٢٠٠٣. وزاد عدد السكان الذين يعانون نقص التغذية من ١٦٩ مليون نسمة إلى ٢٠٦ ملايين نسمة في الفترة من ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٠٠١–٢٠٠٣. ولم ينجح سوى ١٥ بلدا من بين ٣٩ بلدا تتوافر عنها البيانات في خفض عدد ناقصي التغذية (المنظمة، ٢٠٠٦ل).

وقد أعاقت الجهود الرامية إلى خفض الجوع في الإقليم الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان بما في ذلك الصراعات التي حدثت خلال تسعينات القرن الماضي وانتشار نقص المناعة الطبيعية/الإيدز. فالواقع أن الزيادة في أعداد ناقصي التغذية من فترة الأساس التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية قد حدثت بالدرجة الأولى من جانب خمسة بلدان مزقتها الحروب هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وليبريا وسيراليون. والأمر المأساوي بدرجة خاصة هو تفاقم انعدام

الشكل ٢٧
التغيرات في عدد السكان ناقصي التغذية ونسبتهم في الأقاليم الفرعية من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠١-٢٠٠٣

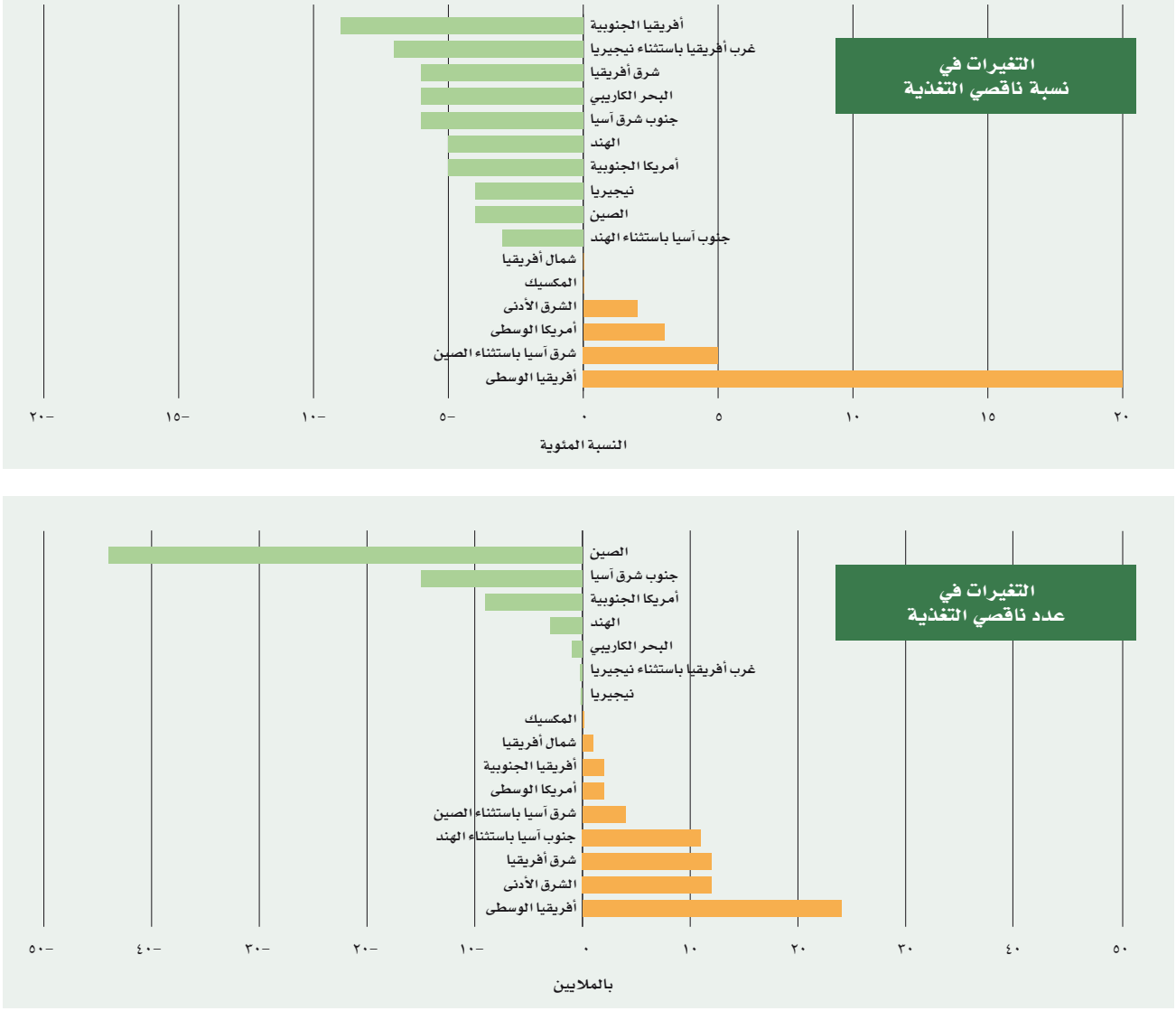

المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ل.

الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تضاعف عدد ناقصي التغذية إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه، فزاد من ١٢ إلى ٣٦ مليون نسمة، وزادت الإصابة بنقص التغذية من ٣١ إلى ٧٢ في المائة من السكان (المنظمة، ٢٠٠٦ل).

وثمة ارتباط سلبي واضح بين دخل الفرد في البلدان وانتشار نقص التغذية بين السكان (الشكل ٢٨). وتؤكد القرائن العملية أن النمو الاقتصادي المستمر الذي يفضي إلى زيادة الإنتاجية والرخاء على المستوى القطري يؤدي إلى خفض الجوع. غير أن الدراسات عبر البلدان في العالم النامي تشير إلى أن النمو الاقتصادي بمفرده، وفي غياب التدابير النوعية لمكافحة الجوع، قد يخلف وراءه أعدادا كبيرة من السكان الجوعى لفترة طويلة وخاصة في المناطق الريفية (المنظمة، ٢٠٠٥ج).

وقدمت دراسات عديدة قرائن على أن تأثير النمو الاقتصادي على خفض الجوع والفقر إنما يعتمد على طبيعة وتوزيع النمو بقدر ما يعتمد على حجمه وسرعته. ويعيش نحو ٧٠ في المائة من الفقراء في البلدان النامية في المناطق الريفية حيث تمثل الزراعة مصدر عيشهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والنمو الاقتصادي، في أشد البلدان فقرا،

الشكل ٢٨
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونقص التغذية (متوسط ٢٠٠١-٢٠٠٣)

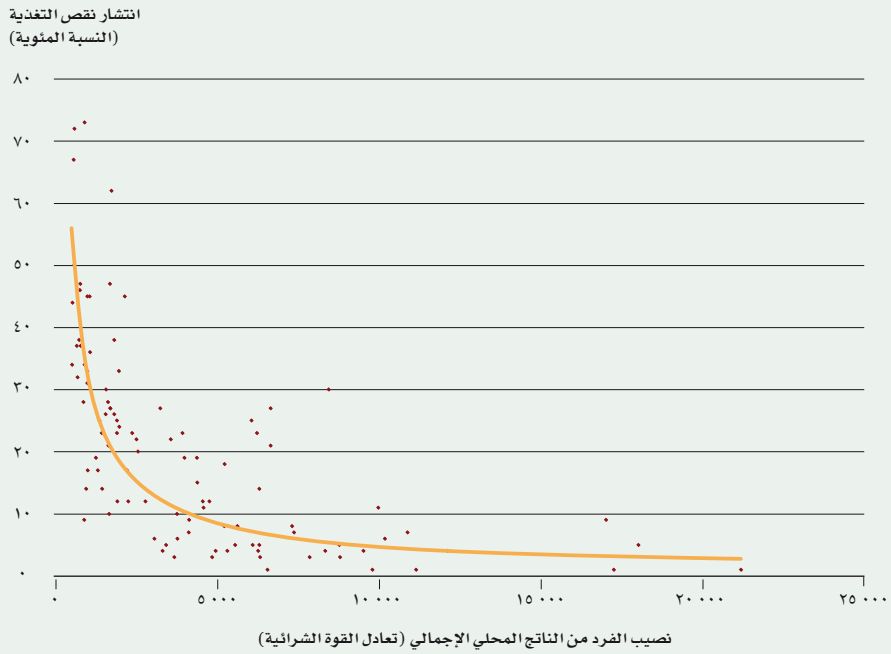

ملاحظة: كل نقطة بيانات تمثل أحد البلدان النامية.

المصدر: المنظمة والبنك الدولي، ٢٠٠٦.

هو القوة الدافعة للاقتصاد الريفي. وتشكل الزراعة وخاصة في معظم البلدان التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، عنصرا أساسيا في إدرار الدخل وتوفير فرص العمل. ولذا، فإن النمو الزراعي عامل حاسم في الحد من الجوع.

الاتجاهات المستقبلية في الأمن الغذائي[٣]

سوف تستمر الاتجاهات التاريخية صوب زيادة نصيب الفرد من استهلاك الأغذية على الصعيد العالمي وخاصة في البلدان النامية، وفقا لسيناريوهات المنظمة، في المستقبل القريب. غير أن استمرارها سيكون بمعدل أبطأ مما كان يحدث في السابق مع اقتراب أعداد متزايدة من البلدان من المستويات المرتفعة المتوسطة. فقد يرتفع متوسط البلدان النامية من المعدل الحالي البالغ ٢ ٦٥٠ سعرا حراريا للفرد يوميا إلى ٣ ٠٧٠ سعرا حراريا بحلول عام ٢٠٥٠. وبحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، قد يعيش أكثر من ٩٠ في المائة من سكان العالم في بلدان يزيد فيها نصيب الفرد من استهلاك الأغذية عن ٢ ٧٠٠ سعر حراري للفرد يوميا مقابل ٥١ في المائة في الوقت الحاضر وما لا يتجاوز ٤ في المائة منذ ثلاثة عقود. وكما حدث في الماضي، ستستمر التحسينات الكبيرة في الصين والبلدان الأخرى المكتظة بالسكان كعامل مهم في إثراء هذه التطورات.

غير أن من المستبعد أن تتمكن جميع البلدان من تحقيق مستويات كافية من استهلاك الأغذية. وينطبق ذلك بصورة خاصة على البلدان التي تعاني في الوقت الحاضر ارتفاع معدلات نقص الأغذية وارتفاع معدلات الزيادة السكانية، والتوقعات غير المواتية للنمو الاقتصادي السريع، وضعف الموارد الزراعية في كثير من الأحيان. ويقع اليوم ٣٢ بلدا في هذه القائمة حيث يبلغ المعدل المتوسط لنقص التغذية ٤٢ في المائة. ويتوقع أن يزيد عدد سكان هذه البلدان الفقيرة من المستوى الحالي البالغ ٥٨٠ مليون نسمة إلى ١,٣٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ويمكن أن يزيد استهلاك الأغذية، في ظل الافتراضات المتفائلة إلى حد كبير، من المستوى الحالي البالغ ٢ ٠٠٠ سعر حراري للفرد يوميا إلى ٢ ٤٥٠ سعرا حراريا في غضون الثلاثين عاما القادمة. ولن يكون ذلك كافيا لتحقيق التغذية الجيدة في العديد من هذه البلدان، ومن هنا كانت

(٣) استنادا إلى المنظمة، ٢٠٠٦ط.

النتيجة التي ترى أن خفض نقص التغذية قد يكون عملية شديدة البطء في هذه البلدان.

وعلى الرغم من بطء وتيرة التقدم في خفض انتشار نقص التغذية، تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن تحسينات كبيرة شاملة سوف تتحقق. إذ يمكن أن يزيد عدد السكان في البلدان النامية الذين يتمتعون بتغذية جيدة من ٣,٩ مليار نسمة في ١٩٩٩–٢٠٠١ (٨٣ في المائة من السكان) إلى ٦,٢ مليار نسمة (٩٣ في المائة) في ٢٠٣٠ وإلى ٧,٢ مليار نسمة (٩٦ في المائة) بحلول عام ٢٠٥٠. وسوف تتجه مشكلة نقص التغذية إلى التقلص من حيث الأعداد المطلقة المتضررة، وبصورة أكبر، نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية.

الفرص والتحديات في المستقبل

النمو السكاني في أشد البلدان فقرا

كان النمو السكاني في العالم يمثل القوة الدافعة الرئيسية لنمو الطلب على الأغذية وإنتاجها. وسوف يستمر السكان في الزيادة إلا أن الإسقاطات طويلة الأجل تشير إلى أن النمو السكاني قد يتباطأ بحلول منتصف هذا القرن. ويتوقع أن يزيد سكان العالم على المستوى الحالي البالغ ٦,٧ مليار نسمة إلى ٩,٢ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧). وابتداء من عام ٢٠٥٠ سيزيد سكان العالم بمعدل ٣٠ مليون نسمة سنويا.

ويتوقع أن تحدث جميع هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية وخاصة في مجموعة البلدان الخمسين الأقل نموا. وقد تظل هذه البلدان تعاني عدم كفاية مستويات استهلاك الأغذية في ٢٠٥٠، ولذا فإن هناك مجالا واسعا لحدوث زيادات أخرى في الطلب على الأغذية حتى عندما يتباطأ النمو السكاني.

تباطؤ النمو في الإنتاج الزراعي[٤]

يتوقع أن ينخفض النمو السنوي في الإنتاج الزراعي العالمي إلى ١,٥ في المائة خلال العقود القادمة ثم إلى ٠,٩ في المائة في العشرين عاما التالية حتى عام ٢٠٥٠ (المنظمة، ٢٠٠٦ط) مقابل ٢,٣ في المائة سنويا منذ عام ١٩٦١.

ومن المتوقع أن تساهم جميع القطاعات السلعية الرئيسية (باستثناء قطاع الألبان) في تباطؤ النمو الزراعي. وكان قطاع الحبوب قد انضم إلى هذا الاتجاه الهبوطي منذ بعض الوقت، ويتوقع أن يستمر كأقل معدل للنمو بين القطاعات السلعية الرئيسية خلال الخمسين عاما القادمة.

المياه

تستحوذ الزراعة على ٧٠ في المائة من جميع استخدامات المياه في العالم، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٥ في المائة في كثير من البلدان النامية، وجميع هذه الاستخدامات لأغراض ري المحاصيل (تقييم النظم الايكولوجية للألفية، ٢٠٠٥ب). وقد انخفض نصيب الفرد من المياه من نحو ٧٠٠ إلى ٦٠٠ متر مكعب سنويا منذ عام ١٩٨٠ (تقييم النظم الايكولوجية للألفية، ٢٠٠٥ب)، وزادت إنتاجية المياه في الزراعة بما لا يقل عن ١٠٠ في المائة في ما بين عامي ١٩٦١ و٢٠٠١ (المنظمة، ٢٠٠٣د).

(٤) استنادا إلى المنظمة، ٢٠٠٦ ط.

غير أن استخدام المياه مازال يتزايد ويتوقع أن يستمر في الزيادة نتيجة للنمو السكاني والتوسع العمراني وزيادة التصنيع.

واليوم يعيش أكثر من ١,٢ مليار نسمة في المناطق التي تعاني ندرة المياه الطبيعية (التقييم الشامل لإدارة المياه في الزراعة، ٢٠٠٧)، ويحتمل أن يتعرض أكثر من ٣ مليارات نسمة، بحلول عام ٢٠٢٥، للإجهاد المائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦). وتتزايد الفجوة بين إمدادات المياه المتاحة والطلب على المياه في كثير من أنحاء العالم مما يحد من التوسع في الري في المستقبل. ومن المحتمل أن تصبح ندرة المياه، في المناطق التي تعاني بالفعل ضعف إمدادات المياه، أخطر عقبة أمام النمو الزراعي والتنمية وخاصة في المناطق المعرضة للجفاف (تقييم النظم الايكولوجية للألفية، ٢٠٠٥ب).

الطاقة الحيوية

أدى الارتفاع الأخير في أسعار النفط إلى إنشاء أسواق جديدة للمنتجات الزراعية التي يمكن استخدامها كمواد وسيطة لإنتاج الوقود الحيوي. وقد تعزز القدرة التنافسية للوقود الحيوي، بدرجة أكبر، إذا ما جرى تحويل الوفورات الناجمة عن إحلال الإيثينول مكان البنزين إلى سيولة نقدية في شكل قروض الكربون القابلة للتداول التجاري (الانخفاضات المعتمدة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري) من خلال آلية التنمية النظيفة بمقتضى أحكام بروتوكول كيوتو. وإذا أصبحت الزراعة العالمية المصدر الرئيسي للمواد الوسيطة اللازمة لصناعة الوقود الحيوي، فسوف يكون لذلك انعكاسات غير معروفة، كما هو الحال الآن، على الأمن الغذائي والبيئة. إن الطاقة الحيوية مجال جديد جدير بزيادة الاهتمام، وبمزيد من التحليل حتى يمكن فهم انعكاسات تنميتها على الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر.

تغير المناخ

مازال هناك الكثير من عدم اليقين بشأن الوقت الذي سيؤثر فيه تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وكيفية حدوث ذلك ومكانه، إلا أن من المتفق عليه عموما أن التأثيرات على الزراعة ستكون أكثر ضررا في المناطق الاستوائية عنها في المناطق المعتدلة (Stern، ٢٠٠٧ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠٠٧ب وParry وآخرون، ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وFischer وآخرون، ٢٠٠٥). وتتنبأ السيناريوهات المعتمدة على النماذج بحدوث انخفاضات تتراوح بين الطفيفة والمعتدلة في غلات المحاصيل المحتملة (Stern، ٢٠٠٧). وفي حين أن التأثيرات المعاكسة لتغير المناخ سوف تؤثر على الفقراء بصورة غير تناسبية، فإن التأثيرات الفعلية سوف تعتمد على الظروف الاجتماعية الاقتصادية بنفس القدر، على الأقل، الذي تعتمد فيه على العمليات الفيزيوبيولوجية المتصلة. ويمكن أن تساعد السياسات والاستثمارات الداعمة للتجارة والممارسات الزراعية المستدامة والتقدم التكنولوجي في التخفيف من تأثيرات تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي مع زيادة قدرة الناس والمجتمعات المحلية على التكيف في نفس الوقت (المنظمة، ٢٠٠٦ ط).